

التكافؤ الوظيفي في الترجمة القانونية

Functional Equivalence in Legal Translation

خالفي محمد¹

معهد الترجمة، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)، mohamed.khalfi@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/24 . تاريخ القبول: 2025/05/05 تاريخ النشر: 2025/06/01

ملخص:

تعتبر الترجمة القانونية من بين ميادين الترجمة المتخصصة الأكثر صعوبة وتعقيدا إذا ما قورنت بغيرها من الأنواع الأخرى؛ ومرد ذلك أنّ الرسالة القانونية لا يتم نقلها من لغة إلى أخرى فحسب، وإنما تتم من نظام قانوني إلى نظام آخر فضلا عن نقلها للعوامل الثقافية و الأيديولوجية . ويعدّ التكافؤ من القضايا الأساسية التي لها قيمة في مجال الدراسات المقارنة والدراسات الترجمية، والذي يعتبر أحد الاستراتيجيات الهامة في الترجمة التي بإمكانها أن تذلل صعوبة نقل الرسالة القانونية عبر اللغات والنظم القانونية.

وبما أن للتكافؤ أنواع عديدة، يركّز هذا المقال على التكافؤ الوظيفي سعيًا إلى إستكشاف مدى ملاءمته في ترجمة النصوص القانونية و تجاوز الصعوبات التي تواجه نقل الرسالة القانونية التي تتم عبر نظامين قانونيين مختلفين. **كلمات مفتاحية:** الترجمة، الترجمة القانونية، النظام القانوني، التكافؤ، التكافؤ الوظيفي.

Abstract:

In comparison with the other types of Translation, Legal translation is a challenging and complex process. This is due to the fact that the legal message is not only transferred from one language to another, but also from one legal system to another, in addition to the transfer of cultural and ideological elements. Equivalence is one of the basic issues that plays a major role in both fields Comparative Studies and Translation Studies, which is considered one of the most important strategies in translation whereby we can overcome the difficulty of conveying the legal message across languages and legal systems.

¹ المؤلف المرسل: محمد خالفي

Since there are many types of equivalence, this article sheds light on functional equivalence in an attempt to explore its suitability in translating legal texts and overcoming the difficulties of conveying the legal message that takes place through two different legal systems.

Keywords: Translation; Legal Translation; Legal System; Equivalence; Functional Equivalence.

1. مقدمة:

تعدّ الترجمة القانونية إحدى أهم أنواع الترجمة المتخصصة في العصر الحديث وذلك بالنظر إلى تزايد الطلب عليها في زمن أصبح التواصل بين الشعوب والأمم أكثر من أي وقت مضى . والترجمة القانونية عملية صعبة ومعقدة، ومردّ ذلك إلى خصوصيّة اللّغة القانونية التي تميّز النص القانوني والمصطلحات التي يحتوي عليها والتي تعدّ نتاج تقاليد اجتماعية و أفكار ثقافية تطوّرت عبر حركة تاريخية داخل نظام قانوني خاص، يجعل منها ظاهرة وطنية بامتياز.

وإذا كان هذا هو الشأن بالنسبة للنص القانوني، فإن المترجمون القانونيون يواجهون تحديات جمّة من أجل نقل الرسالة القانونية من لغة معينة إلى لغة أخرى، وبالأخصّ أنّ هذا النقل يتم عبر نظامين قانونيين مختلفين علماً أن كل نظام منهما ما هو إلا انعكاس لثقافة البلد الذي ينتمي إليه. يتمثّل التحدي الأكبر خلال العملية الترجّمية في إيجاد التكافؤ المناسب على اختلاف أنواعه، لا سيما التكافؤ الشكلي الذي يعتبر إحدى أهم الاستراتيجيات التي حضيت باهتمام المنظرين في مجال دراسات الترجمة، وعليه فإنّ الإشكالية التي نطلق منها تتمثّل فيما يلي:

– ما مدى ملائمة التكافؤ الوظيفي في الترجمة القانونية ؟

وانطلاقاً من هذه الإشكالية يتبادر إلى الذهن بعض الفرضيات التي نلخصها كالآتي:

– يعتبر التكافؤ الوظيفي إحدى أهم الاستراتيجيات في الترجمة القانونية.

– على الرغم من فعالية التكافؤ الوظيفي فإنّه لا يتلاءم مع الترجمة القانونية في جميع الحالات.

ويهدف هذا المقال إلى إبراز الدور الذي يلعبه التكافؤ الوظيفي في نقل الرسالة القانونية عبر اللّغات والأنظمة القانونية، باعتباره أحد الاستراتيجيات التي يعتمد عليها المترجم القانوني. كما تجدر الإشارة أنه من أجل الإجابة على هذه الإشكالية و تأكيد الفرضيات التي تبادرت إلى ذهننا أو نفيها فإنّنا اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أحسن طريقة للتحليل و التفسير قصد الوصول إلى النتائج المرجوة .

أولاً: الترجمة القانونية و خصائصها

تعتبر الترجمة القانونية نوعاً معقداً جداً من النشاط نظراً لطبيعتها الخاصة التي تميزها ومختلف الوظائف التي تضطلع بها، ولقد تم الإدلاء بآراء عديدة ومتنوعة بشأنها، وُصفت أحياناً بأنها « صنف قائم بذاته »، كما أنها وصفت باعتبارها : « التحدّي اللساني الأكبر » الذي يجمع بين الابتكار الذي تتميز به الترجمة الأدبية والدقة في المصطلح الذي تتميز به الترجمة التقنية « (Harvey، 2002: 177). وما يمكن التركّيز عليه والذي تقتضيه دراستنا، واستناداً إلى ماذهب إليه "كابلاس اسباني" Capellas-Espuny، أنّ الترجمة القانونية تقتضي أمرين أساسيين، أولهما الدراسة المقارنة للأنظمة القانونية المختلفة والأمر الثاني هو الوعي بالمشاكل الناجمة عن غياب مكافئات للمصطلحات القانونية والوحدات الأخرى. (CHROMÁ، د.س: 2).

باديء ذي بدء، لا بد أن نشير إلى ما أكّده بعض القانونيين واللسانيين بشأن الطابع الخاص الذي يميّز الترجمة القانونية وما هو المعنى الذي تنصرف إليه خصوصية هذا النوع من الترجمة المتخصصة . والجدير بالذكر أنّه لا ينبغي اعتبار الترجمة القانونية على أنّها ترجمة خاصة تماماً باعتبار أنّ المناهج والاستراتيجيات التي تطبق عليها هي نفسها تلك التي تطبق على الترجمة العامة، وهي نفس الفكرة التي يؤكدها "جون كلود جيمار" Gémar (1998: 8) الذي يعتبر أنّه :

« Techniquement, lorsqu'il traduit un texte juridique, le traducteur ne met pas en œuvre des mécanismes foncièrement différents de ceux que requiert l'opération traduisante en générale ».

أي:

« من الناحية التقنية، فإن المترجم لا يقوم خلال ترجمة نصّ قانوني بتطبيق آليات تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك الآليات التي تقتضيها عملية الترجمة بشكل عام » (ترجمتنا).

والمقصود بذلك أنّ هدف الترجمة القانونية ، مثل أي نوع آخر من أنواع الترجمة، يتمثل في إعادة صياغة النص المصدر من أجل الحصول على النص الهدف. ولتحقيق هذا الغرض، فإن مترجم النصوص القانونية يستخدم نفس الأساليب ويعتمد نفس الآليات والاستراتيجيات المعتمدة في غيرها من أنواع الترجمة الأخرى، سواء تعلقت الأمر بنص أدبي أو بنص متخصص ومهما كان مجال ذلك التخصص، كما أنه يواجه نفس المشاكل والصعوبات، شأنه شأن سائر الأنواع الأخرى من الترجمة .

1. تعريف الترجمة القانونية

تعرف " سوزان سارتييفيتش " Susan Šarčević (1997: 04) الترجمة القانونية على أنها:

« An act of communication within the mechanism of law ».

أي: « فعل اتصال يتم في آلية القانون » (ترجمتنا).

حيث أنّ " سوزان سارتييفيتش " تركز في تعريفها للترجمة القانونية على المتلقي، أي أنها عملية تتم : « في إتجاه المتلقي ». واستنادا إلى ما تراه هذه المنظرة، فإنّ نجاح الترجمة في آلية القانون يقاس بالتكافؤ في الآثار القانونية ، أو بالتكافؤ القانوني .

ويقصد بالقانون الذي نتناول لغته ما اصطلح الخبراء على تسميته « القانون الوضعي»، أي: « مجموعة القواعد القانونية التي تكوّن النظام القانوني الذي يحكم فعلا حياة الجماعة ». (العطار، 1970 : 14). ومن المؤكد أن قانون بلد من البلدان أو منطقة من المناطق يتأثر بثقافته، الأمر الذي جعل من بعض علماء الأنثروبولوجيا القانونيين يعتبرون أنّه لا يمكن فصل الدراسات القانونية عن الثقافة، أو بعبارة أدق، عن الثقافة القانونية.

إن القانون — باعتباره علما من العلوم الإنسانية الاجتماعية — يقوم هو الآخر على مجموعة من المصطلحات تشكّل في مجموعها « لغة القانون» التي يتعارف عليها رجال القانون من مشرّعين وقضاة وفقهاء، ولاشك أنّها مصطلحات من نوع خاص متميّزة عن مصطلحات العلوم الأخرى من حيث مصادرها وخصائصها ووظائفها، ويمكن اعتبارها من أصعب المصطلحات العلمية تحديدا بالنظر إلى دقّة اللغة القانونية، وتشعب مجالاتها الوطنية والدولية، وارتباطها بالمجتمع وتطوراتها السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية. (فيلالي وقمودي، 2017: 16) . وتتكوّن المصطلحات القانونية في المقام الأول من مفردات مجرّدة، والتي توحى بمفاهيم راسخة وثابتة في الثقافة القانونية المحليّة وفي التقاليد الفكرية، والتي تظلّ أولاً وقبل كل شيء ظاهرة وطنية.

ومع ذلك، فإن اللغة القانونية لا تتكون فقط من مفردات تقنية لمصطلحات معيّنة، بل هي كيان رسمي على جميع المستويات بما في ذلك مستوى الصنف. (CHROMÁ ، د.س: 2) . وفيما يتعلق بالترجمة، فإنّ مترجمي النصوص القانونية ينصبّ اهتمامهم في المقام الأول على التّقل القانوني وليس على التّقل الثقافي . وأهم من ذلك كلّ، فإنّ الترجمة في مجال القانون لا تتمثّل في الانتقال من لغة معينة إلى لغة أخرى فحسب، بل هي انتقال من نظام قانوني إلى نظام قانوني آخر في نفس الوقت.

2. خصائص الترجمة القانونية

تتفرد الترجمة القانونية بمجموعة من الخصائص تميّزها سواء عن الترجمة العامة أو عن غيرها من سائر أنواع الترجمة المتخصصة الأخرى، نذكر منها ما يلي:

1.2. اللغة القانونية لغة ذات أغراض خاصة

تتميز الترجمة القانونية بمجموعة من الخصائص التي تميّزها بوضوح عن ترجمة الأنواع الأخرى من النصوص المتخصصة والتي هي نتائج خصوصيات اللغة القانونية نفسها أيضا. (Honová, 2016: 164). والجدير بالذكر أن هناك تداخل وتكامل بين المعرفة القانونية والمعرفة اللسانية تؤكد العلاقة الوطيدة التي تربطهما، وعليه: «يتخذ القانون دائما طبيعة لسانية، إذ لا وجود للقانون دون اللغة». والأكثر من ذلك فإن العلوم القانونية هي: «ألصق العلوم الإنسانية والاجتماعية كلها باللسانيات» (استيتية، 2007: 493). وبعبارة أخرى يمكن اعتبار «القانون من أقرب الحقول المعرفية رحما إلى اللسانيات؛ انطلاقا من أن» اللغة " هي الأداة والوسيلة الوحيدة التي تحقق اشتغاله. يقف إلى جانب ذلك اهتمامه بضبط لغة الإنسان وسلوكه، فهو يرتّب أثرا قانونيا عليهما إن خرجا من دائرة الضبط وأحدثا ضررا في الآخرين، وإعمال القوانين – هي الأخرى - وشروحها وتفسيرها كلها مشاغل لسانية « (مرتضى، 2015: 07)، ترمي إلى ضبط فهم دلالات القوانين ومعانيها وذلك من أجل حسن التقيد بها والامتثال لأحكامها. ومن المؤكّد أن لغة القانون هي لغة ذات أغراض خاصة، واستنادا الى ما ذهبت إليه " سارسفيتش Sarcevic (1997: 8) فإنّه :

« In special purpose communication the text is formulated in a special language or sublanguage¹, that is subject to special syntactic, semantic and pragmatic rules. Legal texts are formulated in a special language generally known as the language of the law».

أي:

« خلال الاتصالات ذات الأغراض الخاصة، يتم صياغة النص عن طريق لغة خاصة أو لغة فرعية، والتي تخضع لقواعد نحوية ودلالية وتداولية (براغماتية) خاصّة، أما النصوص القانونية فيتم صياغتها عن طريق لغة خاصّة تُعرف عموماً بلغة القانون » (ترجمتنا).

وفي ذات السياق يؤكد "جلانرت" Glanert، الخصوصية التي تطبع اللغة القانونية بقوله: « إنّ اللغة القانونية تعرض سمات خاصة تجعلها خطاباً متميّزاً ليس فقط بالنسبة للغة اليومية، ولكن بالنسبة للغات المتخصصة الأخرى أيضاً ». (Honová, 2016: 164).

2.2. طبيعة الخطاب القانوني

يرى العديد من المنظرين أنّ المركز الخاصّ الذي تحضّي به الترجمة القانونية مستمدّ من « الطبيعة الإلزامية للخطاب القانوني »، حيث يتمثّل العنصر الأول الذي يميّزها، كما يعبر عن ذلك "جون كلود جيمار" Gemar ب: « الطبيعة الملزمة للقانون » (Lehner, 2013: 26). وتأكيداً لذلك، يستعمل الخطاب القانوني أساساً الصيغ الآمرة وهي تلك الصيغ التي تستخدم في الوثائق القانونية لتحديد الواجبات وفرض الالتزامات وحضر القيام بأعمال معيّنة وتحويل السلطة التقديرية ومنح الحقوق والاختصاصات. (السباعي، 2014: 35). وما ينتج عن تلك الطبيعة الملزمة التي تتميز بها النصوص القانونية أنها تؤدي إلى إحداث آثار قانونية. تقسم "سارسفيتش" Sarcevic (1997: 11) المستندات القانونية إلى نصوص إلزامية وأخرى وصفية، بالإضافة إلى النصوص الهجينة التي تحتوي على كلتا الوظيفتين (مثل الأحكام القضائية والاستئناف والعرائض). أما النصوص التي لديها وظيفة تعبيرية بالدرجة الأولى فيتم استبعادها من هذا التعريف.

وما يمكن التأكيد عليه أن هذا النوع من النصوص القانونية ذات الطبيعة الملزمة أنّه غالباً ما يجعل المترجم مجبراً على التكيف مع أنظمة قانونية مختلفة، من أجل التمكن من نقل الرسالة القانونية عبرها بما يجعلها تحتفظ بآثارها القانوني الذي يمثل جوهر الترجمة القانونية وأسمى غاياتها. وعليه، بات من الواضح أن نؤكد أنّ الترجمة القانونية تختلف عن أشكال الترجمة الأخرى ومردّد ذلك أنّ النصّ الهدف له آثار قانونية: وخلافاً لذلك، فإن النصوص غير القانونية، ونظراً لطبيعتها، لا يمكن أن ينتج عنها أيّ أثر قانوني. (Harvey, 2002: 179).

3.2. إرتباط الترجمة القانونية بالنظام القانوني

إنّ أحد أهم السمات المعرفية البارزة التي يميّز بها القانون هو افتقاره إلى قاعدة معرفية مشتركة أو كما عبّر عن ذلك "بلاج" Pelage افتقاره إلى « مرجعيات عمليّة عالمية référents opératoires universels ». (Lehner, 2013: 26). كما هو الشأن بالنسبة لمختلف القوانين التي تطبق في مختلف العلوم الدقيقة، على غرار

الرياضيات والفيزياء والكيمياء . ويمكن اعتبار القانون مزيجا من الأنظمة المختلفة التي تطورت عبر التاريخ بشكل منفصل وانحصرت بشكل عام ضمن نطاق الحدود الوطنية واللسانية.

وهذا الانحصار ضمن الحدود الوطنية هو الذي يعقد من مشكلة إيجاد مكافئات للمصطلحات التي ترتبط بالثقافة وبالتالي صعوبة الحفاظ على دقة النص المصدر بالكامل حين يتعلّق الأمر بنقلها عبر نظام قانوني آخر، وخصوصا تلك المصطلحات المتعلقة بالمفاهيم والإجراءات والمؤسسات والموظفين. وفي هذا السياق يقول "رودولف ساكو" Rodolphe Sacco ما يلي:

« On ne trouve pas dans chaque langue le mot juridique approprié pour traduire les concepts qu'exprime une autre langue » (Lehner,2013 : 26).

أي:

« لا يمكن إيجاد الكلمة القانونية المناسبة في كل لغة من أجل ترجمة المفاهيم التي تعبر عنها لغة أخرى » (ترجمتنا). يؤكد هذا التنوع في الأنظمة القانونية المركز الخاص الذي تحضى به الترجمة القانونية. وخلافا للرياضيات والطب والكيمياء والإعلام الآلي وغيرها من تخصصات العلوم الدقيقة يبقى القانون أولاً وقبل كل شيء ظاهرة وطنية. كل قانون وطني أو محلي، كما يسمى، يشكل نظاماً قانونياً مستقلاً لديه جهاز من المصطلحات الخاص به والهيكلي المفاهيمي الذي يقوم عليه، وقواعد التصنيف الخاصة به، ومصادر القانون، والأساليب المنهجية، والمبادئ الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق يعتبر كل من "ديفيد وبريرلي" David and Brierley أن:

« Each legal system has a vocabulary used to express concepts, its rules are arranged into categories, it has techniques for expressing rules and interpreting them, it is linked to a view of the social order itself which determines the way in which the law is applied and shapes the very function of law in that society ». (Sarcevic,1997 : 12).

« كل نظام قانوني يحتوي على مفردات تستخدم من أجل التعبير عن مفاهيم، ترتب قواعده على شكل فئات، له تقنيات للتعبير عن القواعد وتفسيرها، ويرتبط بنظرة النظام الاجتماعي نفسه التي تحدّد طريقة تطبيق القانون وتشكّل وظيفة القانون ذاتها في ذلك المجتمع » (ترجمتنا).

ثانيا: التكافؤ الوظيفي وتطبيقاته

مصطلح التكافؤ لا يحصى باجماع المنظرين سواء تعلّق الأمر بمفهومه أو بوظيفته، وبذلك فقد تم فهمه وتقديمه من طرف مختلف التيارات الفكرية التي ينتمي إليها علماء نظريات الترجمة بشكل مختلف ويفتقر كلياً إلى التجانس، بل أنّ هناك من أنكر وجوده تماماً، معتبراً إياه مجرد وهم . كما نسبت إلى هذا المصطلح العديد من الصفات من أجل توضيح مدلوله استناداً للآراء التي يتبنوها والمدارس التي ينتمون إليها .

ويمكننا التمييز بين أمرين اثنين يتعلّقان بشأن التكافؤ، أولاً : التكافؤ كمصطلح يستخدم بمفرده، والذي يعني حسب المفهوم التقليديّ الوفاء للنص المصدر، وهو ذلك المصطلح الذي يمثل في نفس الوقت إحدى استراتيجيات الترجمة التي دعا إليها كل من " فيني وداربلني " Vinay et Darbelnet . ثانياً : التكافؤات التي تتميز بأكثر دقة، انطلاقاً من التكافؤ الشكلي والتكافؤ الديناميكي الذي جاء بمحاذاة Nida، إلى التكافؤ الوظيفي الذي تبنته المدرسة الغائية l'École du Skopos .

1. مفهوم التكافؤ بشكل عام

يبدو أنّه من الضروري إمعان النظر في فكرة التكافؤ ذاتها، باعتبار أن هذا المفهوم لا يحصى باجماع اللسانيين وعلماء الترجمة بخصوص المعنى الذي يحمله وبالتالي فإن نظرهم إلى معناه تختلف عن بعضهم البعض. وفي هذا الصدد ، فإننا نتفق إلى حد كبير مع ما ذهب إليه " راكوف " Raková (2016: 165) بشأن التذبذب الذي يميّز مصطلح التكافؤ، والذي يرى أنّه : « من المؤسف أن التذبذب المصطلحي يعتبر حالة نموذجية في دراسات الترجمة بشكل عام، نظراً لأن المصطلحات نفسها تتخذ معاني مختلفة حسب المدارس الترجمية » .

وتجدر الإشارة أنّ في سياق دراسات الترجمة باعتبارها تخصّص حديث، فإن التطرق إلى مفهوم التكافؤ على المستوى النظري يعود إلى مطلع الخمسينيات والستينيات، عندما أثار " يوجين نايدا " Nida هذا المفهوم، مميّزاً على وجه التحديد بين التكافؤ الشكلي (والذي يعتبر مقارنة مصدريّة، أي موجّه نحو النص المصدر) والتكافؤ الديناميكي (وهو مقارنة باتجاه النص الهدف ، قائمة على مبدأ نفس التأثير الاتصالي للنص الأصلي والنص المترجم بالنسبة للمتلقّي) .

وفي نفس الفترة الزمنية تقريباً، اقترح " فيني وداربلني " Vinay et Darbelnet مجموعة من الأساليب المستعملة خلال عمليات الترجمة، ومن بين تلك الأساليب فإن هذان المنظران قد تطرّقا إلى أسلوب "التكافؤ" .

وفي وقت لاحق، تضاعفت نظريات الترجمة التي تطرقت إلى مفهوم التكافؤ بحيث يمكننا حتى الآن وجود العديد من المناهج النظرية الأخرى، نذكر من بينها التكافؤ اللساني والتكافؤ الدلالي والتكافؤ الأسلوبي والتكافؤ النصي والتكافؤ التداولي (البراغماتي) والتكافؤ العملي وأخيراً التكافؤ الوظيفي، والذي يمثل موضوع دراستنا والذي أسأل كثيراً من الخبر بشأن مفهومه ومدى ملاءمته للترجمة، فكان مفهومنا مثيراً للجدل، عرف الكثير من الأنصار والمعارضين.

2. التكافؤ الوظيفي

يواجه المختصون من خبراء الترجمة والقانون عدد كبير من التحدّيات خلال عملية الترجمة، وأهم هذه التحدّيات أنه قد يتعذّر عليهم أحيانا إيجاد الترجمة المباشرة لاسم مؤسسة أو مفهوم من المفاهيم أو مصطلح قانوني معيّن، والتي تتخذ مفهومها واضحا ويتطابق من حيث المعنى مع اللغة المصدر (SL). إن البحث عن علاقة وطيدة بين النص الأصلي وترجمته من حيث المعنى يرافق نشاط الترجمة منذ بدايته وتسمّى التّقنية المستخدمة في مثل هذه الحالة: بإيجاد التكافؤ الوظيفي، والذي يصفه المترجم التجكيكي الشهير "كوفنير وفا" Kufnerová بأنه : « علاقة مثلى بين النص الأصلي والنص المترجم ». (Honová، 2016: 165).

يقصد بالتكافؤ الوظيفي في علم الترجمة العام: كما ذهب إليه "كريستين نورد" C.Nord (2018: 135) ما يلي:

« A relationship of equal communicative value or function between a source and a target text or, on lower ranks, between words, phrases, sentences, syntactic structures, etc. of a source and a target language (as in comparative linguistics)».

أي:

« العلاقة المتساوية بين القيمة أو الوظيفة التواصلية بين النص الأصلي والنص الهدف، أو في مستويات أدنى، تلك العلاقة بين الكلمات والجمل والتعبيرات الاصطلاحية والأبنية النحوية وغيرها التي توجد بين اللغة الأصلية واللغة الهدف (كما هو الشأن بالنسبة لللسانيات المقارنة) » (ترجمتنا).

والجدير بالذكر أن عبارة " القيمة " في هذا السياق تشير، كما عبّرت عن ذلك كريستين نورد C.Nord

(2018: 34)، إلى المعنى والإيحاءات الأسلوبية أو الأثر الاتصالي. ».

ومن جهة أخرى، اعتبر " بيتر نيومارك " Newmark (88: 83) لدى تعريفه للتكافؤ الوظيفي أنّ « هذا الإجراء الشائع، المطبق على الكلمات الثقافية، يتطلب استخدام كلمة خالية من الثقافة، ويتم ذلك أحياناً مع مصطلح معين جديد ؛ ولذلك فإنه يعمل على تحييد كلمة اللغة المصدر أو جعلها كلمة عامة ؛ وأحياناً يضيف شيئاً معيناً على هذا النحو ». ومثال ذلك:

ترجمتنا	الأمثلة المقترحة من قبل بيتر نيومارك
شهادة البكالوريا	Trench secondary school leaving exam baccalauriat
البرلمان البولندي	Polish parliament Sejm
قاموس ادولوجي انجليزي	dictionnaire ideologique anglais Roget

وحسب "بيتر نيومارك" Newmark (88: 83) أيضا : « يعتبر هذا الإجراء، المتمثل في تحليل المكونات الثقافية، الطريقة الأكثر دقة في الترجمة أي أنه يتمثل في نزع الطابع الثقافي لكلمة ثقافية...» ويحتل هذا الإجراء المنطقة الوسطى، وأحياناً المنطقة العالمية، التي توجد بين اللغة المصدر أو ثقافتها واللغة الهدف أو ثقافتها» .

3. التكافؤ الوظيفي في الترجمة القانونية

الإشكالية الجوهرية التي تطرحها الترجمة القانونية هي كيفية ترجمة المصطلح القانوني انطلاقاً من ثقافة قانونية إلى ثقافة قانونية أخرى وما يقتضي ذلك من وجود نظامين قانونيين مختلفين، وقد ذكرنا سابقاً أنّ من بين الاستراتيجيات العديدة التي اقترحها علماء الترجمة تعتبر استراتيجية التكافؤ الوظيفي من بين الحلول المقترحة لهذه الإشكالية.

تعرف " سوزان سارتييفيتش " Susan Šarčević التكافؤ الوظيفي القانوني بأنه :

« The legal functional equivalent is a term in the target legal system designating a concept or institution, the function of which is the same as that in the source legal system».

أي:

« مصطلح في النظام القانوني المستهدف يحدّد مفهوماً أو مؤسسة، حيث تكون له نفس الوظيفة الموجودة في النظام القانوني المصدر » (Shiflett، د. س: 30) (ترجمتنا).

وبعبارة أخرى فإن المقصود باستراتيجية التكافؤ الوظيفي هو:

« أن يبحث المترجم عن المكافئات الوظيفية للمصطلحات القانونية في النظام القانوني المنقول إليه، أي أن يترجم المصطلح القانوني في اللغة (أ) والنظام القانوني (أ)، بما يقابله وظيفيا في اللغة (ب) والنظام القانوني (ب) » (السباعي، 2008 : 04).

وعليه، فإنَّ المقصود بتقنية التكافؤ الوظيفي في الترجمة القانونية أن يتم ترجمة مصطلح قانوني معيّن ينصرف معناه إلى مفهوم من المفاهيم أو إلى اسم مؤسسة من المؤسسات في لغة قانونية مشحونة بثقافة معيّنة ذات نظام قانوني معيّن بما يقابله، أو بالأحرى بما يكافئه وظيفيًا من مصطلح قانوني في لغة قانونية أخرى ذات نظام قانوني آخر، وباختصار فإنَّ التكافؤ الوظيفي يعني كما ورد عن " مالكم هارفي " M.Harvey (د. س: 2)، هو : « استخدام مرجع في ثقافة اللغة المنقول إليها والذي تتشابه وظيفته مع وظيفة مرجع اللغة الأصلية ». ومن أجل توضيح ذلك نقدّم المثالين التاليين:

المثال الأول

التكافؤ الوظيفي التقريبي للعبارة الإنجليزية « the English Crown Court » هي : « Cour d'Assises » باللغة الفرنسية. وما يقابله من التكافؤ الوظيفي بالعربية هو: « المحكمة الجنائية ».

المثال الثاني

« Mortgage » هي التكافؤ الوظيفي باللغة الإنجليزية لمصطلح « Hypothèque » بالفرنسية، وما يقابله من التكافؤ الوظيفي بالعربية هو « الرهن العقاري ». وما يمكن تأكيده أنّ البحث عن هذا النوع من التكافؤ في النظام الآخر من الأهمية بمكان، والغاية من ذلك هي تحقيق الأثر القانوني الذي نصبو إليه في اللغة الهدف . وعليه، يولي " ويستون " Weston اهتماما كبيرا للقيمة التي يحضى بها التكافؤ الوظيفي في الترجمة القانونية من خلال: « اعتبار تقنية استخدام التكافؤ الوظيفي بأنها الطريقة المثلى للترجمة » (Shiflett، د. س: 30) .

4. دور المترجم القانوني في إيجاد التكافؤ الوظيفي

من البديهي أنّ المترجم القانوني لا يكون ملزماً بالتحكّم الجيّد في اللغة المصدر واللّغة الهدف فحسب، إذ ذلك شأن كل مترجم يضطلع بالترجمة العامة، وإنّما هو ملزم أيضاً أن يكون على دراية كبيرة بالقانون والنظام القانوني للدولة التي يصدر فيها النص الأصلي، وكذا القانون والنظام القانوني للدولة التي يترجم إليها النص.

ولعلّ أهم الشروط الأساسية التي يقتضيها المترجم القانوني كما عبّرت عن ذلك " سارسيفيتش " Šarčević

تتمثّل فيما يلي:

- 1- يجب على المترجم أن يتمتّع بمهارات الترجمة بشكل عام، بالإضافة إلى تمتّعه بالخبرات المتخصصة ؛
- 2- كما يجب عليه أن يتمتّع بالكفاءة في كل من الترجمة والقانون من أجل اتّخاذ القرارات القانونية واللّسانية.

وتفتضي الكفاءة القانونية ما يلي :

أ. معرفة عميقة بالمصطلحات القانونية ؛

ب. فهماً شاملاً للتفكير القانوني والقدرة على حل المشكلات القانونية ؛

ت. القدرة على تحليل النصوص القانونية ؛

ث. والتنبؤ بكيفية تفسير المحاكم للنّص القانوني وتطبيقه. (Shiflett، د. س: 29).

ومهما كانت طبيعة النّص المراد ترجمته، فإن وظيفته ضرورية سواء كان ذلك في اللغة المصدر أو في اللغة الهدف، ولذلك كان لزاماً على المترجم أن يأخذ تلك الوظيفة بعين الاعتبار خلال قيامه بالعملية الترجمة . وعلاوة على ذلك، فإن الحاجة إلى فهم طريقة عمل النص الهدف تقتضي على المترجم أن يطرح على نفسه دوماً الأسئلة الجوهرية التالية : ما هي طبيعة النّص موضوع الترجمة ؟ لمن يترجم؟ ما هي أهداف ترجمته ؟ كيف سيعمل النص المترجم ؟ «.

وما ينبغي الإشارة إليه أنّ في الترجمة المتخصصة والترجمة القانونية يمكننا أن نتصوّر وجود التكافؤ في جميع مستويات اللغة، لاسيما على مستوى الوحدات المعجمية (المصطلحات القانونية)، وفي حالة غيابه في المصطلحات القانونية، فإنّ الاخلال لا يكون في نقل المعنى فحسب وإنّما في نقل الأثر القانوني الذي يمثّل جوهر الرسالة القانونية. والهدف من أي عملية ترجمة، كما يؤكّد " جيمار " Gémard، هو تحقيق التكافؤ على مستوى النصوص، باعتبار أن النّص يمثل الوحدة الأساسية للترجمة القانونية. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، يجب على المترجم ان يتغلّب

على " العقبات التقنية "، أي العقبات اللغوية (المعجمية، والنحوية، والأسلوبية، وما إلى ذلك)، والتي تتشابه إلى حد ما مع بعضها البعض في جميع اللغات.

غير أنّ السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه بالنسبة للترجمة القانونية، استنادا إلى ما ذهب إليه " جيمار" Gémar، هو: هل أنّ النصّ الأصلي (TD) والنص الهدف (TA) متساويان في الحجّية ؟ (Honová، 2016 : 166) . والحجّية هي الخاصيّة الأساسية في النص القانوني وهي الغاية التي ينبغي أن تتحقّق خلال عملية الترجمة، إذ أنّ النصّ الذي لا يعتبر حجّة تنتفي منه صفة القانون بالكامل.

وتجدر الإشارة أنّه لا يجوز للمترجم أن يجتهد في إيجاد بدائل أخرى عند وجود المكافئ الوظيفي. أما في حالة غيابه، فإنّه يكون قد واجه مشكلة تتعلّق بإيجاد التكافؤ المناسب، والتي لا بد لها من حل يتناسب مع الهدف المتوخّى من الترجمة . وعليه ينبغي على المترجم أن يبحث عن الحل لمشكلته اعتمادا على استراتيجية أخرى تخرج عن دائرة التكافؤ الوظيفي.

خاتمة

الترجمة القانونية هي عملية صعبة، تتميز أساسا بلغتها القانونية ذات الأغراض الخاصة التي تحمل خطابا قانونيا يتميز بطابعه الإلزامي . تتطلب الترجمة القانونية، باعتبارها ترجمة مؤسساتية وترتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة، أن يكون المترجم ذو كفاءة لسانية عالية في لغتي المصدر والهدف، بالإضافة إلى أن يكون على دراية تامة بالثقافة والنظام القانوني لكل من البلد المصدر والبلد الهدف .

يمكن أحد تحدّيات الترجمة القانونية في حقيقة أن المفاهيم القانونية ومصطلحاتها وأسماء المؤسسات القانونية ترتبط ارتباطا وثيقا بثقافة البلد ونظامه القانوني ممّا يجعل منها ظاهرة وطنية . وعلى هذا الأساس فإن نقل هذه المفاهيم القانونية يكون في كثير من الأحيان من الصعوبة بمكان نقله إلى لغة أخرى عبر نظام قانوني آخر مختلف بطريقة مباشرة أو حرفية، وهي القضية التي تثير مسألة استخدام التكافؤ الوظيفي، الذي بإمكانه أن يكون أسلوبا من أساليب الترجمة القانونية .

ولقد تبين أنّ التكافؤ الوظيفي مفهوم جوهري في علم الترجمة لما له من أهمية بالغة في توجيه البحث في الترجمة العامة والترجمة القانونية على حد سواء لا سيما تأثره بعدد العوامل التي تمثل الخصائص الأساسية للترجمة القانونية على غرار الخزان الثقافي وطبيعة النص القانوني، والنظام القانوني، والخطاب القانوني والتواصل القانوني . إن التكافؤ

الوظيفي هو العملية التي من خلالها يسعى المترجم القانوني إلى الإحاطة بمعنى المفهوم القانوني المراد ترجمته والتي تمت صياغته في اللغة المصدر، وبعد ذلك إيجاد طريقة للتعبير عن نفس المفهوم في اللغة الهدف حيث يتعين على ذلك التكافؤ الوظيفي أن ينقل نفس المعنى والمحتوى الذي ينقله المفهوم القانوني الأصل.

المراجع باللغة العربية

استيتية، سمير اشريف، (2007)، اللسانيات : المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، وجدارا للكتاب العالمي، الطبعة الثانية، الأردن.

السباعي، كمال أيمن، (2008)، المدخل لصياغة وترجمة العقود، جمعية اللغويين والمترجمين المصريين .

السباعي، كمال أيمن، (2014)، محاضرات في الترجمة القانونية، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، wata، القاهرة، مصر.

العطار، عبد الناصر توفيق، (1970)، الوجيز في تاريخ القانون، مطبعة السعادة، القاهرة.

فيلاي، علي، قمودي، سهيلة، (2017)، المصطلح القانوني : لغة علمية وواقع عملي، مجلة بحوث، المجلس الإسلامي الأعلى، جامعة الجزائر 1، أشغال اليوم الدراسي الذي انعقد في مقر المحكمة العليا يوم 04 ديسمبر 2017.

مرتضى، جبار كاسم (2015)، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، لبنان.

المراجع باللغات الأجنبية

- Gémar, J.-C, (1998), Les enjeux de la traduction juridique. Principes et nuances, In Actes du colloque AST.
- Honová, Zuzana, (2016), L'équivalence fonctionnelle – une stratégie pour la traduction juridique ? études romanes de Brno, Ostravská univerzita, République tchèque.
- Vinay, J. P., Darblnet, J. (1977), Stylistique comparée du Français et de l'Anglais : Méthode de traduction. _Didier : Paris, nouvelle édition revue et corrigée.

-
- Lehner,Christelle Myriam, (2013), La traduction des Traités Internationaux : L'influence des Travaux Préparatoires, Quelle marge de manœuvre pour les Traducteurs ? Le cas de la Convention Relative au Droit de l'enfant, Université de Genève, Mémoire présenté à la Faculté de Traduction et d'interprétation pour l'obtention de la maîtrise universitaire en Traduction, mention Traduction spécialisée, Mai 2013.
 - Petrů, Ivo, (2016), La traduction juridique : entre équivalence fonctionnelle et équivalence formelle, études romanes de Brno, DOI, République tchèque.
 - CHROMÁ, MARTA, CROSS-CULTURAL TRAPS IN LEGAL TRANSLATION
 - Harvey, Malcom, (2002), A Beginner's Course in Legal Translation: The Case of Culture-bound Terms, Université Lumière 2, France.
 - Harvey, Malcolm, What's so Special about Legal Translation? Meta, Translators' Journal, Volume 47, Number 2, June 2002.
 - Nida, Eugene A. and Taber, Charles, (2003), The Theory and Practice of Translation, Fourth impression, Brill, Leiden, Boston.
 - Newmark, Peter, (1988), A Textbook of Translation, Shanghai Foreign Language Education Press, Pearson Education Limited, Great Britain.
 - Nord, Christiane, (2018), Translating as a Purposeful Activity Functionalist Approaches explained, Second Edition, Routledge, U.K.
 - Sarcevic, Susan, (1997), New Approach to Legal Translation, Kluwer Law International, London.
 - Shifflett, Marcela, Müllerová, Functional Equivalence and its Role in Legal Translation, English Matters III, M.Ed., Faculty of Philosophy, Prešov University.